على تقدير كلمة «معه». فلماذا لا يجوز هذا التأويل في الآية الكريمة على أن تقدير
كلمة «من أجله» بعد كلمة «الأرحام». فيكون التقدير «فاتقوا الله الذي تساءلون به وتساءلون
بالأرحام من أجله» قيل هذا متكلف جداً بل لا يصح هذا التقدير البتة لأن القوم إذا كانوا
يتساءلون بالأرحام حقاً فإنهم لم يكونوا يتساءلون من أجل الله بل يتساءلون لما يجب لها عليهم من
حرمة القربى والعطف عليها ومن أجل العار الذي يجرونه إذا عقوا أرحامهم أو ضيعوا علائقها
المعترف بها... إذن فلا يجوز أن تكون الأرحام عطفاً على محل لفظة «به» في الرأي الغالب الذي
يكاد يكون علماً ويقيناً: على أن ثمت رأياً لا يبعد أن يكون صواباً وحقاً مع قراءة الجر. ذلك الرأي
هو أن يقدر معطوف محذوف يكون معطوفاً على «فاتقوا الله» يكون مناسباً للفظة الأرحام وعاملاً
فيها مثل أن يقدر «واعطفوا على الأرحام» أو ما يضارعه. وهذا وإن كان لا دليل عليه من ظاهر الألفاظ
إلا أنه لا يمتنع ولا يبعد وقد جاء في الكتاب العزيز ما يقرب بهذا الاحتمال مثل قوله تعالى: «واعبدوا
الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وذي القربى» فإنه لا يصح بد من تقدير فعل محذوف هنا
يكون متعلقاً به قوله «وبالوالدين إحساناً» ويكون معطوفاً على قوله «واعبدوا الله ولا تشركوا به
شيئاً» والمقدر المحذوف هو كلمة «وأحسنوا بالوالدين» ولا يصح أن يكون «وبالوالدين»
معمولاً للفظة «إحساناً» إذ لا يصح أن يقال: بزيد مروراً، ولا إلى زيد إحساناً على أن
يكون المصدر هو العامل بالجار والمجرور. ومثل قوله تعالى: «وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
إحساناً». ومثل قوله تعالى: «أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان
مشهوداً» فالظاهر أن هنا معطوفاً محذوفاً عاملاً في «وقرآن الفجر» فإنه لا يجوز ظاهراً أن
يكون «قرآن الفجر» معطوفاً على كلمة الصلاة إذ لو كان كذلك لكان التقدير: «أقم الصلاة وأقم قرآن
الفجر» وهو بعيد والقريب أن يكون هنا كلمة «واشهد» أو «واحضر» أو نحوها
محذوفة عاملة في لفظة «قرآن الفجر» لأن هذا هو المراد. وقد قيل أن المراد بقرآن الفجر هنا صلاة
الفجر وعليه فليست الآية مما نحن فيه. ولكنه لا شيء يوجب حمل قرآن الفجر على صلاة الفجر والذين
فسروا قرآن الفجر بصلاة الفجر فسروا باللازم أو بالغاية. وقد جعل النحويون من هذا النوع قوله
تعالى: «والذين تبوؤا الدار والإيمان» وقالوا إن هنا فعلاً محذوفاً معطوفاً على فعل «تبوؤا»
والفعل المحذوف هو «وألفوا الإيمان» قالوا لأن الإيمان يؤلف لا يتبوأ. هكذا قالوا
وجعلوا من ذلك قولهم «متقلداً سيفاً ورمحاً» لأن الرمح لا يتقلد وقولهم «وزججن الحواجب
والعيونا» لأن التزجيج عندهم للحواجب دون العيون إذ لها التكحيل. وهذه قاعدة معترفاً
بها مرضية عند علماء النحو بالجملة وهي أن الواو العاطفة قد تعطف عاملاً محذوفاً على معطوف عليه موجود
ويبقى معمول المحذوف كما هو:: ثم في الآية شيء آخر ذلك أن التساؤل بالأرحام إذا فرضنا أن الأرحام
عطف على «به» لا يلزم أن يكون معناه مثل قول القائل: أسأل الله بالرحم أو بحق الرحم ونحوه. فإن
الباء تصلح لأن تكون سببية وهذا واضح فيها. وإذا كانت كذلك كان المعنى أو احتمل أن يكون المعنى
أنهم كانوا يتساءلون وكان القوم يسأل بعضهم بعضاً بعاطفة القرابة وحكمها بأن يسأل المرء قريبه
قائلاً: إني قريبك أو إني من ذوي قرباك. لي عليك حقوق تفرضها هذه القربى وتوجبها.. فالقرابة
ولا تقصر فيها، أو ليس بلازم أن يذكروا ذلك تصريحاً بل يكفي أن يسأل المرء صاحب قرابته
اعتماداً على تلك القرابة لأن لها حقوقاً وفروضاً تؤدى وإن لم تذكر. فإذا سأل المرء المرء راجياً
أن يعطيه ما سأله لأنه قريب له فقد سأله برحمه وصح أن يقال: تساءلوا بالأرحام وليس بلازم
أن يكون هذا التساؤل بأن يقول القائل: أسألك بالرحم أو بحق الرحم وأمثال
ذلك يقيناً. ومن قال لآخر أعطني كذا لتبسط لك أو أفعل كذا لوجه الله فقد سأله بالله قطعاً
وإن لم يقل أسألك بالله أو أتوسل إليك بالله بل وإن لم يدخل في الكلام حرف الباء. فالسؤال بالله
وبالأرحام في الآية على هذا المعنى يراد به أن يكون السؤال من أجل الله ومن أجل الأرحام أي احتجاجاً بهما